

علاقات اليابان والخليج العربي

✱ د. محمد عمر الفراء

يعتبر الخليج العربي احد المعابر العالمية الهامة التي تصل المشرق بالغرب، علاوة على كونه شرياناً تجارياً له قيمته وخطره في التجارة العالمية منذ زمن بعيد . وتذكر كتب التاريخ بان هذا الخليج شهد نشاطاً تجارياً ملموساً ومنزايماً، وبخاصة قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، اذ كانت السلع والبضائع تنقل من الهند والمشرق الاقصى الى أوروبا عبر مياه الخليج الذي اقيمت على شواطئه مراكز تجارية هامة مثل لنجه ، والبصرة ، والكويت ، وهذه كانت تستقبل البضائع الآتية عن طريق البحر ، وتفرغها ، وتعيد نقلها على ظهور قوافل من الجمال التي تقطع الصحراء مارة بالعراق وبأودية الشام حتى حلب وشواطئ البحر المتوسط حيث تشحن بحراً الى القنور الأوروبية والتي اهمها آنذاك جنوة والبندقية .

وحينما كشف عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحولت اليه معظم التجارة الآسيوية - الأوروبية ، لم يفقد الخليج العربي قيمته كلية ، ولكن مكانته النسبية آنذاك اصابها التدهن ، ولحق بالاموضاع الاقتصادية انتكاس شديد . اما الموقع الاستراتيجي للخليج وقيمه المطلقة فلم يعتد ذلك أي تبديل أو تغيير أو انتفاص ، ذلك لانه ظل همزة وصل بين المشرق والغرب ، واقتصر طريق يصل بينهما ، علاوة على كونه منطقة انتقال بين شعوب واقوام وحضارات متباينة ، وبذلك قام البرتغاليون بحركة الثقاف من الجانب الأفريقي ، وانشأوا لهم مراكز وقلاعاً على طول ساحل الخليج لتكون لهم بمثابة نقاط قوة ونفوذ فيه .

ومنذ ذلك التاريخ دخل الخليج العربي في دائرة الصراع الغربي الذي اشتد وطيسه واستعرت نار لهيبه حتى بلغ الذروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكانت اهم القوى الأوروبية التي اشتركت في هذا الصراع المبرر : البرتغال وبريطانيا والمانيا وفرنسا وروسيا . وفي نهاية المطاف صفا الجو لبريطانيا فأصبحت كلمتها في الخليج هي المسموعة ويدها هي الطولى ، وكان لشركتها المسماة آنذاك « شركة الهند الشرقية » نفوذ سياسي كبير ولو ان ظاهره تجاري بحث . وعلى اية حال فاننا لا نود ان نخوض في هذا الصراع وتاريخه لان ذلك يشكل بحثاً قائماً بذاته ولكن حسينا اننا اتخذناه كمقدمة لنكشف عما اذا كان لليابان دور خليجي آنذاك .

لم تكن اليابان من القوى الكبرى التي يهملها ان تدلي بدلوها في صراع ذلك الحين الذي يعود تاريخه الى ما قبل ظهور اليابان كدولة حديثة ذات قوة وبأس

✱ مدرس بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، حصل سنة ١٩٧٠ على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعة نيوكاسل بانجلترا في موضوع التنمية الاقتصادية في دولة الكويت. صدرت من كتبه « المجتمع الفلسطيني » و « التنمية الاقتصادية في دولة الكويت »

ولان اليابان كانت مهتمة بشرق وجنوب شرق اسيا على اعتبار انها مناطــق نفوذهما اللتين ترنو اليهما ، وتتطلع لكي تبسط سيطرتها عليها في المستقبل . ويمكننا ان نقول بأن اهتمام اليابان بالخليج العربي جاء في مطلع الخمسينيات وذلك حينما احتل هذا الجزء من العالم مكانة مرموقة في الانتاج النفطي . وقبل هذا التاريخ لم يكن لليابان اهتمام عملي جاد بمنطقة الخليج العربي لعدة اسباب لعل ابرزها وجاهة ما يلي :

- ١ - لم يكن الخليج العربي يسهم في الانتاج النفطي في عام ١٩٢٨ بأكثر من ٢٪ . وفي عام ١٩٤٨ ارتفعت نسبة مساهمته الى نحو ٦٪ من الانتاج العالمي ، وكانت مساهمة بترول الشرق الاوسط (بما في ذلك ايران) في تجارة النفط العالمي في عام ١٩٢٨ نحو ١٤٫٤٪ ، في حين كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتبر اكبر بلد منتج ومصدر للنفط انذاك اذ انتجت في عام ١٩٢٨ نحو ٦٠٪ من الانتاج العالمي . وفي عام ١٩٤٨ بلغ الانتاج نحو ٥٩٪ من جملة انتاج العالم بينما قفز انتاج فنزويلا من نحو ٢٨٪ من الانتاج العالمي الى ٦٧٪ في عامي ١٩٢٨ ، ١٩٤٨ على التوالي (١) . وقد اسهمت ابار الولايات المتحدة وفنزويلا بنحو ٦٥٪ من تجارة العالم النفطية في عام ١٩٢٨ ، وبذلك استحوذت الدنيا الجديدة انذاك لقب خزان العالم النفطي .
- ٢ - لم تكن حقول منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط قد كشفت كشافا دقيقا في كل من الكويت والسعودية وامارات الخليج ومشيوخاته العديدة ، ذلك لان الشركات الاميركية كانت معنية بحقول بلادها ، وكان عليها ان تنفذ سياسة امريكية هدفها انذاك المحافظة على جعل الولايات المتحدة مركز ثقل العالم النفطي ، وكان هذا قبل ان يتزايد الاستهلاك المحلي وتظهر معه اثار نضوب كثير من ابار النفط الامريكية .
- ٣ - كانت معظم منطقة الخليج العربي تحت الحماية الاجنبية - وبخاصة البريطانية - وبناء عليه لم يكن يحق لغير الشركات الانجليزية ان تحصل على امتياز نفطي فيها ، وحتى الشركات الامريكية دخلت مسرح المنطقة بعد جدل وصراع سياسي طويل مع بريطانيا والامثلة على ذلك ما حدث بين الشركات الامريكية والانجليزية من تنافس على امتياز نفط الكويت والبحرين ، ومشكلة الخط الاحمر (٢) .
- ٤ - في ذلك الوقت كانت اليابان قد خرجت حديثا من الحرب العالمية الثانية ، فانصب جل اهتمامها الى اصلاح اوضاعها الداخلية واعادة بناء ما تهدم او تخرّب من مدنها وقراها ومرافقها المختلفة .
- ٥ - كانت سياسة اليابان في تلك الفترة تعتمد على فحمها المنتج محليا - على الرغم من رداءته - وعلى القوى المائية (الناجمة من الشلالات الكثيرة في البلاد) كمصادر هامة للطاقة ، ولذلك لم تكن تود الاعتماد على النفط المستورد لكونه يشتري انذاك بالدولار وهو عملة العالم الصعبة التي افتقر اليه اليابان بعد ان خرجت من الحرب مدحورة مقهورة مثقلة بالديون .

بداية اهتمام اليابان بالخليج العربي :

تدفقت المساعدات والتمنح والقروض ورؤوس الاموال الامريكية على اليابان ، على غرار ما حدث في اوروبا الغربية - وبالذات المانيا الغربية - عقب الحرب

العالمية الثانية ، وذلك من أجل إعادة بنائها وتقوية اقتصادها . وكان الهدف من كل هذا واضحا وهو ان لا سبيل الى وقف المد السوفييتي نحو الغرب والشرق الا ببعث المانيا وتقوية أوروبا الغربية في الساحة الغربية ، وتقوية اليابان في الساحة الشرقية خاصة وان الاتحاد السوفييتي كان اكبر المستفيدين من الحرب العالمية الثانية . وان الاتحاد السوفييتي كان اكبر المستفيدين من الحرب العالمية الثانية وكانت الولايات المتحدة الامريكية تهدف ايضا من وراء بعث هاتين الدولتين الى عدة اعتبارات منها ربطهما بالفلك الأمريكي . والبحث عن مناطق يمكن لرأس المال الأمريكي ان يستثمر فيها بأمان وبنجاح .

ومهما كانت اسباب المساعدات الامريكية واهدافها ، فان اليابان بدأت تشهد نموا اقتصاديا كبيرا تمثل في حركة بناء المصانع ، والانشاءات ومختلف المؤسسات . وبما ان اي نمو صناعي لا بد وان يعتمد على الطاقة ومصادرها كان على اليابان ان تتخلى عن سياسة الاعتماد على فحمها الرديء الذي لا يكفي حاجة البلاد ، وبناء عليه بدأت في استيراد النفط بكميات تتزايد عاما بعد عام . ففي سنة ١٩٥٠ استوردت اليابان نحو ١٣ر٣ مليون طن متري وفي عام ١٩٧٢ تصاعدت الى نحو ٢٠٤ر٥ مليون طن اي بزيادة قدرها ١٤٢٨٪ في بحر اثنى عشر سنة او بزيادة سنوية معدلها نحو ٢٠٪ ، في حين ظل مستوى انتاجها من الفحم على ما هو عليه طيلة تلك الفترة (٢) .

وحينما ظهرت شركات النفط المستقلة على مسرح عالم النفط لتكسر طوق احتكار الكارتل العالمي ، بدأت بعض المصالح اليابانية في تأسيس شركات نفطية من أجل الكشف والتنقيب عن البترول في داخل البلاد وخارجها ، وشجعتها الحكومة اليابانية في هذا المجال ودعمتها ، لان نجاحها ولا شك سيؤمن احتياجات اليابان من النفط بطرق اكثر استقرارا وضمانا ، التي جانب ان مثل هذه الشركات تحرر اليابان من سيطرة الشركات النفطية العالمية .

ولذلك كان من الطبيعي ان تتجه الشركات النفطية اليابانية الى منطقة الخليج العربي لغناها النفطي ، ولقربها النسبي من اليابان ، وكانت اول اتفاقية نفطية يابانية تلك التي وقعت بين الكويت والسعودية من جهة ، وبين اليابان من جهة ثانية ، وغرضها استثمار الاراضي المغمورة في المنطقة المحايدة بين البلدين (المقسومة) . ومنذ ذلك الحين اي منذ عام ١٩٥٨ والنشاط الياباني في تزايد ، والاستثمار في تصاعد .

ولقد تبع هذا النشاط النفطي الياباني في الخليج العربي تحول هائل في اسواق نفطه بحيث اصبحت السوق اليابانية تستهلك قدرا كبيرا ومتزايدا من نفط الخليج بعد ان كان يذهب جميعه تقريبا الى اسواق أوروبا الغربية . ومع هذا الاهتمام النفطي الياباني في الخليج نشأت روابط وصلات بين اليابان وهذه المنطقة التي ظلت مدة طويلة بعيدة كل البعد عن تطلعات هذا القطر الاسيوي النائي ، ولعل ابرز هذه الروابط والصلات تلك التي تتعلق بالامور التجارية والخبرة الفنية ، واليوم لا نستغرب حينما نجد ان اليابان اصبحت تصدر اقطار العالم المستوردة لنفط الخليج والمصدرة له من مختلف البضائع والسلع بعد ان كانت بريطانيا هي الدولة الاولى في هذا المجال حتى انتزعت مكانتها الولايات المتحدة الامريكية .

وفيما يلي سنشرح ونحلل اوجه العلاقات النفطية والتجارية بين كل من اليابان واقطار الخليج العربي وخط سيره ومستقبله .

اولا - العلاقات والمصالح النفطية المشتركة بين اليابان واقطار الخليج العربي
ذكرنا بان المصالح اليابانية بدأت تجد طريقها الى منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٥٨ وذلك حينما نجحت شركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) فسي الحصول على امتياز للتنقيب والبحث واستخراج النفط في الجرف القاري للمنطقة الكويتية - السعودية (المقسومة) ما عدا المياه الاقليمية الممتدة الى مسافة ستة اميال بحرية وجزيرتي قاروه وام المرادم ومياهها الاقليمية الممتدة لمسافة ثلاثة اميال بحرية . واليك اهم الشركات اليابانية العاملة في منطقة الخليج العربي والمصالح اليابانية التي تشترك فيها .

١ - المنطقة المقسومة (المحايدة سابقا) :

وفيها يتركز نشاط شركة الزيت العربية (اليابان) Arabian Oil Company
(Japan) وهي عبارة عن مجموعة مصالح يابانية تمثلها الشركات الاتية :

١ - طاقة طوكيو الكهربائية

ب - طاقة كانسيا الكهربائية

ج - كوكيو تاتمونو

د - نيهون كوكان

هـ - متسوبيشي

و - متسوى

٢ - الجمهورية العراقية :

وتتمثل المصالح النفطية في العراق في الشركات الاتية : -

١ - مؤسسة الانماء البترولوي الياباني

ب - تيكوكو

ج - نيهون كوكان

د - سوميتومو

هـ - ايدمتسو كوسان

و - تعدين نيبون

- ٣ - ابو ظبي :

كانت تحتكر صناعة التنقيب عن النفط واستخراجه في ابو ظبي شركتان غربيان هما : شركة بترول ابو ظبي (Abu Dhabi Petroleum Company (A.D.P.C.) وتمتلكها عدة شركات بنسبة ٢٢٪ لكل منها وهذه الشركات هي : شركة التنقيب البريطانية عن النفط (الشرق الاوسط) وشركة النفط الفرنسية ، وشركة تطوير الشرق الادنى (وهي مملوكة بالتساوي بين ستاندرد اويل اوف نيوجرسي ، وموبيل) .

اما ما تبقى من اسهم شركة بترول ابو ظبي وقدره ٥٪ فلن تصيب مؤسسة جلبنكيان المسماة « بارتكس » Partox وكان امتياز هذه الشركة يشمل كل اراضي اماره ابو ظبي والجزر التابعة لها علاوة على المياه الساحلية .
 اما الشركة الغربية الاخرى التي كانت تعمل في ابو ظبي فهي شركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة (ادما) (ADMA) Abu Dhabi Marine Areas Ltd. ، وقد حصلت على الامتياز في سنة ١٩٥٣ وكانت اول شركة في ابو ظبي تكشف عن النفط في ساحل عمان . وتمتلك ثلثي اسهمها شركة النفط البريطانية بينما الثلث الباقي تمتلكه الشركة الفرنسية وكان امتياز (ادما) يشمل كل اراضي ابو ظبي المغامرة .

ولكن حينما اضطرت كل من شركة بترول ابو ظبي المحدودة وشركة مناطق ابو ظبي البحرية (ادما) الى التنازل عن مساحات واسعة من مناطق امتيازها وذلك منذ عام ١٩٦٥ دخلت بعض الشركات المستقلة مسرح النفط في ابو ظبي ، فحصلت شركة فيليبس للنفط والشركة الامريكية المستقلة (امينويل) ومجموعة « اجيب » AGIP الايطالية على امتيازات في المناطق التي تخلت عنها شركة بترول ابو ظبي المحدودة .

اما المساحات التي تخلت عنها شركة (ادما) في سنة ١٩٦٧ فقد حصلت عليها شركة زيت ابو ظبي (اليابان) The Abu Dhabi Oil Company (Japan) والتي عثرت على النفط فيها في عام ١٩٧٠ .
 وتمتلك شركة زيت ابو ظبي مصالح يابانية هي : شركة زيت ماروزن و« اكيو » وتعددين « نيبون »

وقد استعدت شركة زيت ابو ظبي على ان لا تقل مصروفات الكشف والارتياح والحفر عن ١٣ مليون دولار سنويا ولمدة ثمانين سنوات ، ودفعت مكافأة قدرها مليون دينار ، كما تعهدت بدفع مليوني دولار اخرى حين العثور على النفط بكميات تجارية ، ومثلها حينما يصل معدل التصدير الى ١٠٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ برميل يوميا .

هذا وقد حصلت شركة يابانية اخرى على امتياز للبحث والتنقيب عن النفط واستخراجه في ابو ظبي ، وهذه الشركة هي شركة زيت الشرق الاوسط Middle East Oil Company وقد باشرت العمل منذ سنة ١٩٦٨ في الاراضي التي تنازلت عنها شركة بترول ابو ظبي المحدودة .
 وتتنع ملكية شركة زيت الشرق الاوسط لشركة متسويشي لتطوير النفط وهي مجموعة مؤلفة من خمس شركات منتسة .

ومدة امتياز شركة زيت الشرق الاوسط ٤٥ سنة ، والتزمت ببناء مصفاة في ابو ظبي في مدى ثلاث سنوات وذلك بعد ان يصل الانتاج الى معدل ٢٠٠.٠٠٠ برميل يوميا ، وتعهدت ايضا القيام بدراسات من اجل انشاء صناعات للكيمياويات البترولية او مشاريع اخرى حينما يصل الانتاج الى ٣٠٠.٠٠٠ برميل يوميا .

٤ - ابو ظبي - قطر :

وفي هذه المنطقة الواقعة بين البلدين (قطر و ابو ظبي) تعمل شركة البندق
 Al-Bunduq Company والتي تشترك فيها كل من الشركة البريطانية، والشركة
 الفرنسية ، ومصالح يابانية ممثلة في الشركة المتحدة للانماء النفطي
 وهي عبارة عن اتحاد (كونسرتيوم) ياباني
 تتألف من (J.P.D.C.) ، وزيت قطر ، ومؤسسة نفط ما وراء البحار (O.P.C.) ،
 وزيت ابو ظبي (ADOC) .

٥ - قطر :

تتمثل المصالح النفطية اليابانية في قطر في شركة زيت قطر
 Qatar Oil Company

جدول (١) كشف بالشركات اليابانية العاملة في الخليج العربي ونوع نشاطها ومناطق عملها

المنطقة المحايدة	قطر	العراق	ابوظبي	الشركة
-	تنقيب	-	من حقل مبارك البحري	Daikyo
-	تنقيب	-	من حقل مبارك البحري	Fuji Oil
-	تنقيب	تنقيب	متجعة	Idemitsu Kosan
	تنقيب	تنقيب	متجعة	Japan Oil Development Corporation (J.O.D.C.)
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Japan Petroleum Exploration Co. (Japex)
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Kansai Electric Power
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Kansai Oil
	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Kokyo Tatemono
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Marnzen
متجعة	تنقيب	تنقيب	متجعة	Mitsubishi
متجعة	تنقيب	تنقيب	متجعة	Mitsui
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Nihon Kokan
	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Nippon Mining
	تنقيب	تنقيب	متجعة	Nisabo - Iwai
	تنقيب	تنقيب	متجعة	Overseas Petroleum Corporation
	تنقيب	تنقيب	متجعة	Sumitomo
	تنقيب	تنقيب	متجعة	Tokoku
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Tokyo Electric Power
متجعة	تنقيب	تنقيب	من حقل مبارك البحري	Toho Oil
متجعة	تنقيب	تنقيب	متجعة	United Petroleum Development

ان اهتمام اليابان بمنطقة الخليج العربي يبدو لنا واضحا من تزايد الشركات
 النفطية فيها ، ومحاولتها الحصول على امتيازات للتنقيب والبحث عن النفط
 بشروط مغرية ، وبناء عليه زادت استثمارات اليابان في الشركات النفطية
 العاملة في الخليج حتى أصبحت تتنافس استثمارات الشركات الغربية التي سبقتها
 في هذا المضمار . والجدول التالي يبين حجم هذه الاستثمارات ليطلع القارئ
 على مدى اهتمام اليابان بهذه المنطقة التي أصبحت محط انظار العالم نفطيا
 وماليا .

جدول رقم (٧) يبين رؤوس أموال الشركات اليابانية العاملة في منطقة الخليج العربي بملايين الينيات اليابانية (٥) ٠ (كل دولار أمريكي يساوي ٣٦٦ ين تقريباً) ٠

تاريخ التأسيس	اسم الشركة	رأس المال	المالكون الرئيسيون والكتيب	منطقة العمل	المساحة كم ٢	نسبة مساهمة الشركة	ساهون آخرون	بداية التشغيل	بداية الحفر	بداية الانتاج
١٩٦٨	زيت أبو ظبي	٩٠٠٠	٢٠٪ PDC شركات نفط ٪ ٧٥	مياه أبو ظبي البحرية	٤٤١٦	٪ ١٠٠	-	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٣
١٩٥٨	الزيت العربية	٢٥٠٠٠	شركات كهرباء ٪ ١٨ شركات تجارية ٪ ١٠	مياه المنطقة المحاطة	٣٩٩٣	٪ ١٠٠	-	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
١٩٦٨	زيت الشرق الأوسط	٥٩٤٠	٦٦٪ PDC Mitsubishi ٪ ٥٤	أبو ظبي	١٣٨٨٨	٪ ١٠٠		١٩٦٨	١٩٧٠	
١٩٧١	بترول ما وراء البحار (الشرق الأوسط)	٥٠	٪ ١٠٠ OPC	السعودية			خدمات المدن شركة الشس	ناقصة مشتركة مفتوحة جديدة قمت في ديسمبر ١٩٧١		
١٩٦٩	زيت قطر	١٠١٠٠	١٥٪ PDC شركات نفط ٪ ٣٢	مناطق قطر المنصورة	٨٧٠٠	٪ ١٠٠		١٩٧٠	١٩٧١	انتاج قليل
١٩٧٠	الأنماط النفطية المتحدة	٤٦٠٠	٣٥٪ PDC زيت قطر ٪ ٣٩	مياه قطر وأبو ظبي		٪ ٣٣	B.P. CFP	-	١٩٧١	انتاج عريض

ان اهم ما يربط اليابان باقطار الخليج العربي هو النفط الذي تعتمد عليه اليابان اعتمادا كبيرا ، وذلك لتغطية حاجاتها المتزايدة منه سنويا ٠ ان مشكلة اليابان الرئيسية تكمن في اعتمادها الشديد على الطاقة المستوردة من الخارج والتي تصل الى ٨٥٪ من متطلباتها في عام ١٩٧٢ ويسهم النفط بنحو اكثر من ٧٥٪ من مجموع حاجة اليابان الكلية من الطاقة مقاسة بالقيم الحرارية وهذا يستورد كله حاليا ٠ ففي خلال السنة المالية ١٩٧٢ كان معدل الزيت (خام ومنتجات) المستهلك يوميا نحو ٢٤ مليون برميل ٠ اما المنتج منه محليا فهو قليل جدا لايزيد عن ١٥ ألف برميل يوميا او نحو ٤٠٪ من احتياجاتها ، اي ان نسبة النفط المستورد تبلغ ٩٩ و ٦٪ ٠

ان حاجة اليابان الشديدة والملحة للطاقة جعلت الشركات اليابانية وعلى رأسها مؤسسة الانماء النفطي تشترى ٤٥٪ من اسهم شركة النفط البريطانية والتي تملكها في حقول نفط ابو ظبي البحرية (ادما) (٦) وهذه سياسة قبل على تحول كبير نحو شراء امتيازات في مناطق ذات انتاج تجاري مؤكد ٠

ويبدو ان روابط اليابان النفطية في الخليج العربي تظهر بشكل اقوى في ابو ظبي ، فقد بدأت هذه الروابط منذ سنة ١٩٦٨ حيث تعمل شركة زيت ابو ظبي اليابانية منذ ذلك التاريخ ، وتنتج في حدود ٤٠٠٠٠ برميل يوميا ٠ هذا وتمتلك الشركة المتحدة للانماء النفطي حصة مقدارها ثلث حقل البندق والباقي تمتلكه شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ٠

وتتألف الشركة المتحدة للانماء النفطي من عدة شركات تابعة لكل من « سوميتومو » ومؤسسة الانماء النفطي ، ومؤسسة نفطهما وراء البحار (O.P.C.) وشركة زيت ابو ظبي اليابانية . ومن المعلوم ان ملكية حقل النفط في هذه المنطقة تتبع كل من ابو ظبي وقطر .

هذا وتعمل شركة زيت الشرق الاوسط في التنقيب والكشف عن النفط في اراضي ابو ظبي منذ عام ١٩٦٩ . وتعود ملكية هذه الشركة الى مصالح ومؤسسة الانماء البترولـيـة ومتسوبيشي .

ومنذ انشاء مؤسسة الانماء البترولـيـة (P.D.C.) في سنة ١٩٦٧ ظهرت العديد من شركات النفط اليابانية التي تدعمها مضاف نفطية ومصالح تجارية ومنافع كهربائية ومؤسسات صناعية . وكان الهدف المعلن من هذا كله تنمية

وتطوير خامات نفطية تكون مملوكة لليابان بحيث تسد نحو ٣٠٪ من حاجة البلاد في سنة ١٩٨٥ اي نحو ٢٠٠ مليون كيلو لتر اي ما يعادل ١٢٦٠ مليون برميل وهذا يوازي ما تستورده اليابان من النفط الخام في الوقت الحاضر من جميع المصادر .

هذا وقد بلغ مجموع الاستثمارات اليابانية المتراكمة والمخصصة لعمال البحث والتنقيب عن النفط ٢٠٠.٠٠٠ مليون ين ياباني اي اكثر من ٦٠٠ مليون دولار (٧) وتساهم مؤسسة الانماء البترولـيـة وحدها بنحو ثلث هذا المبلغ، والباقي من نصيب مساهمة الشركات التجارية والمؤسسات الاستثمارية وغيرها من المصالح والمنافع اليابانية ، وهذه جميعها تتكفل على شكل مجموعات تشترك في عمليات واحدة هدفها البحث والتنقيب عن النفط واستخراجه ، وهي تسير على نفس الاسس التي وضعتها كل من شركة « متسوى في عام ١٩٦٩ ومتسوبيشي في عام ١٩٧٢ .

وفي يناير من عام ١٩٧٣ دخلت هذا المسرح كل من «شركة تطوير زيت فويو» وشركة تطوير الطاقة العالمية

وفي الشهر الذي تلاه تبعتها شركة تطوير زيت سوميتومو وشركة تطوير

زيت تويو ويبدو ان اليابان اتبعت سياسة توسيع نطاق البحث والتنقيب عن الطاقة فلم تركز نشاطها في منطقة محددة من العالم دون سواها . فالنشاط الياباني اليوم يشمل مناطق جغرافية مختلفة من العالم في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ومنها ما هو قريب من اليابان مثل تايلاند وصباح واستراليا ، ومنها ما هو ابعد من ذلك مثل السكا وكندا وكولومبيا واثريقيه واقطار الشرق الاوسط . هذا ويبين الجدول رقم (٣) واردات اليابان النفطية من مختلف اقطار العالم ونسبة مساهمة الشرق الاوسط في احتياجات هذه البلاد .

جدول رقم (٣) واردات اليابان من النفط الخام من مختلف المصادر لعام ١٩٧٢
٧٢ (٨) الوحدة الف كيلو لتر ★

المصدر	السنة المالية ..	% من المجموع
منطقة الخليج العربي	١٠٥,٣٦٥	٤٣,٢
المملكة العربية السعودية	٤٠,٨٦٦	١٦,٨
الكويت	٢٠,٨٧٠	٨,٦
المنطقة المقسومة (المحايدة)	٢٠,٣٦٣	٨,٣
ابو ظبي	١٤,٥٦٠	٦,٠
'عمان	٧,١٦٣	٢,٩
دبي	١,١٨٩	٠,٥
المراق	٢٨٨	٠,١
قطر	٦٦	-
إيران	٩١,٤٩٦	٣٧,٥
الشرق الأقصى	٤٠,٣٤١	١٦,٦
اندونيسيا	٣٣,٥٩٠	١٣,٨
بروني	٦,١١٢	٢,٥
الاتحاد السوفى (سخالين)	٤٢١	٠,٢
استراليا	٢١٨	٠,١
إفريقيه	٥٩١٤	٢,٤
نيجيريا	٤,٢٦١	١,٧
كابندا	١,٢٧٣	٠,٥
لييا	٣٨٠	٠,٢
نصف الكرة الغربى	٧٣٠	٠,٣
فتزويلا	٦٠١	٠,٣
الولايات المتحدة الامريكية	٦٥	٠,٠
البرازيل	٦٤	٠,٠
اجمالى جميع المصادر	٢٤٣,٨٤٦	١٠٠

★ الكيلولتر (متر مكعب) يساوى نحو ٩,٣ برميل .
.. السنة المالية تبدأ من إبريل وتنتهى فى مارس .

من الجدول رقم (٣) نرى بأن مستوردات اليابان النفطية من مختلف المصادر في عام ١٩٧٢ بلغت نحو ٢٤٤ مليون كيلولتر ، منها نحو ١٠٥ مليون كيلو لتر من منطقة الخليج العربي اي نحو ٤٣٪ من جملة مستورداتها ، وبهذا يحتل بقط هذه المنطقة المرتبة الاولى في قائمة الواردات النفطية اليابانية .
اما ايران فتحتل المرتبة الثانية بعد بلدان الخليج العربي اذ تستورد منها الخليج بشطريه العربي والايراني نحو ٨٠٪ من مستوردات اليابان من كافة المصادر .

واذا ما اردنا تحليل مستوردات اليابان النفطية من اقطار منطقة الخليج اليابان من مختلف بلدان العالم ، ونحو ٣٩٪ من مجموع وارداتها من منطقة الخليج العربي نجد ان المملكة العربية السعودية تسهم بنحو ١٦٪ من جملة مستوردات اليابان من مختلف بلدان العالم ، ونحو ٣٩٪ من مجموع وارداتها من منطقة الخليج العربي لعام ١٩٧٢ .

وتلي السعودية دولة الكويت ثم المنطقة المقسومة وابو ظبي (انظر الجدول رقم ٣) ، اذ تصدر هذه الاقطار كميات كبيرة من النفط الى اليابان سنويا . وقد كانت المنطقة المقسومة المصدر النفطي الاول والاكبر في منطقة الخليج لليابان منذ بداية الانتاج فيها في عام ١٩٦١ ، الى ان بدأت مناطق اخرى تزيد من صادراتها النفطية الى اليابان مثل ابو ظبي والسعودية والكويت .

وفي الوقت الحاضر تتصدر المملكة العربية السعودية - كما ذكرنا - دول الخليج العربي واقطاره في تصدير النفط الى اليابان ، ففي عام ١٩٦٦ كانت نسبة هذه الصادرات ٢٨٪ من مجموع قيمة الصادرات النفطية للمنطقة . اما الكويت التي تلي السعودية ، فكانت نسبة صادراتها الى اليابان نحو ٢٣٪ تليها المنطقة المقسومة ٢١٪ ثم العراق ٧٪ .

ولكن منذ عام ١٩٦٨ تفوقت السعودية على الكويت في تصدير النفط الى اليابان ، وفي عام ١٩٧١ كانت نسبة صادرات المملكة العربية السعودية النفطية (من حيث القيمة) الى اليابان ٣٧٪ بينما هبطت نسبة مساهمة كل من الكويت الى ٢٦٪ والمنطقة المقسومة نحو ١٠٪ اما دولة الامارات العربية المتحدة فقد كانت نسبة مساهمتها نحو ١٤٪ من جملة صادرات الخليج النفطية الى اليابان ، بينما كانت صادرات عمان ٥٪ . ولم تزد نسبة مساهمة البحرين على ١٪ . اما العراق فقد تخلفت كثيرا عن مكانتها السابقة في عام ١٩٦٦ ، فلم تزد مساهمتها في عام ١٩٧٢ عن ٢٪ وهذا ربما يعود الى جملة اسباب منها ظهور الانتاج النفطي بشكل متصاعد في مناطق جديدة من الخليج العربي مثل ابو ظبي ، والى الصفقات الكبيرة المبرمة بين السعودية واليابان بناء على اتفاقيات بينهما .

جدول رقم (٤) قيمة مستوردات اليابان من اقطار الخليج العربي بملايين الينيات
(كل دولار يساوي ٣١٦ ين تقريبا) * (٩) .

القطر	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
المصراق	٢٤٢٨٨,٣	١٥١١٠,٠	٩٣٦٤,٣	١٢٨٠,٠	٦٥,٥	٨٩٧,٧
الكويت	١٠٤٥١٣,١	١٠٨٢٣٠,٢	١١٠٧٧٤,٦	٩٥٦٢١,٥	١١٠٩٨٩,٤	١٤٥٨٢٠,٦
السعودية	٨٨٩٠٨,٢	١١٣٦١٨,١	١٤٠٠٨٩,٠	١٤٩٣٢٩,٩	١٥٦٦٣٣,٦	٢٠٨٠٤١,٧
المنطقة المقسومة	٦٦٩٣٥,٠	٧٣٩٣٩,١	٨٠٤٤٤,٤	٨٠١٩٤,٢	٨٣٣٣٣,٠	٥٥٢٥١,٢
البحرين	٣٦١٠,٦	٦٠٠١,٦	٣٨٠٢,٢	٢٣٥٥,٦	٩١١٩,١	٨١٧٣,٣
عمان	٤,٢	٥١٨٨,١	١٨٣١,٢	٢٣٠٦٠,٨	٢٣٣٨٥,١	٢٨٤٥٧,٥
دولة الامارات العربية المتحدة وقطر	٧٤٦,٤	٨٤٨٦,٨	٢٢٩٦٣,٣	٣٠٠٥٤,٩	٤٢٢٩٠,٠	٨٠١٠٦,٣
مجموع اقطار الخليج	٢٨٩٠٠٥,٨	٣٣٠٥٧٣,٩	٣٨٥٧٤٩,٨	٣٨١٨٩٦,٩	٤٢٥٨١٥,٧	٥٢٦٧٤٨,٣
مجموع البلدان العربية	٣١٦٨٩٩,٧	٣٥٥٥٠٥,٦	٤٢١٨١٢,٤	٤١٧٢٠٣,٣	٤٧٧٦٧٥,٣	٥٦٥٧٢٥,٥
مجموع اقطار العالم	٣٤٢٨١٧٢,٦	٤١٩٨٧١١,٥	٤٦٧٥٤٠٧,٥	٥٤٠٨٤٧٢,٨	٦٧٩٧٢٢٠,٥	٦٩٠٩٩٥٦,٢

من الجدول السابق رقم (٤) والذي يبين قيمة مستوردات اليابان من الاقطار العربية الخليجية وغير لخليجية نرى بان علاقة اليابان مع منطقة الخليج اقوى بكثير منها مع باقي الاقطار العربية الاخرى اذ انه قدر بان ٩٣٪ من مستوردات اليابان هي من بلدان الخليج العربي وذلك في عام ١٩٧١ ومن المعلوم ان معظم واردات اليابان من منطقة الخليج عبارة عن نفط ، وهذا يفسر لنا ارتفاع هذه النسبة . ولكن يلاحظ ايضا ان نسبة مستوردات اليابان من اقطار الخليج في الاعوام الماضية كانت ايضا مرتفعة ففي سنة ١٩٦٦ وصلت الى ٩١٪ وفي سنة ١٩٦٧ اصبحت ٩٣٪ وفي سنة ١٩٧٠ كانت نحو ٩٠٪ .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مستوردات اليابان من الاقطار العربية الخليجية بالنسبة للاقطار العربية فانها تبدو منخفضة للغاية اذا ما قورنت بمستوردات اليابان الكلية من مختلف اقطار العالم . ففي سنة ١٩٧١ استوردت اليابان من اقطار الخليج العربي نحو ٧٠٪ من قيمة جملة مستورداتها من كل انحاء العالم في مقابل ٨٢٪ فقط لكافة الاقطار العربية .

ثانيا - العلاقات والمصالح التجارية المشتركة

بين اليابان واقطار الخليج العربي

تعتبر اليابان مصدرا هاما من مصادر السلع الاستهلاكية والراسمالية التي تستوردها بلدان الخليج العربي . وفي السنوات الاخيرة اصبحت اليابان تحتل المركز الاول في قائمة الدول المصدرة لهذه الاقطار ، بعد ان كانت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تتنافسان على هذا المركز . ففي عام ١٩٦٦ استوردت منطقة الخليج العربي من اليابان نحو ٦٤٪ من جملة مستوردات الشرق الاوسط من هذا

★ صادرات بلدان الخليج العربي إلى اليابان جميعها تقريبا نفطية

القطر الاسيوي ، ولا تزال هذه النسبة مرتفعة حتى الوقت الحاضر اذ هي في حدود ٦٢٪ (انظر الجدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥) قيمة مستوردات بلدان الخليج العربي من اليابان بملايين الينات اليابانية (١٠) (كل دولار يساوي ٣١٦ ين تقريبا) .

الـ	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	الـ
الـ	٨٦٢٦,٢	٥٧٣٨,٥	٩٠٥٥,٢	١٤٨٧٥,٦	٧٠٦٢,٨	١٠١٤١,٧	الـ
الـ	٢٨٣٩٨,٧	٣٣٩٦٨,٢	٤٢١٠٢,٦	٢٥٦٦٤,٠	٢٥٣٦٢,٨	١٧٢٧٥,٠	الـ
الـ	٤٦٥٣٠,٠١	٣٠١٦٦,٩	٢٨٣٤٣,٥	٢٦٣١٢,٩	١٨٤٤٧,١	١٨٨١٢,٩	الـ
الـ	٧٧٨,٠	٢٠٤٧,٣	٢٢٨٤,٧	٢٠٧٨,٧	١٥٣٤,٦	٧٨٨٢,٩	الـ
الـ	٧٠٩١,٩	٥٣٠٤,٣	٣٩٨٤,٨	٤٣٢٩,٢	٣٤٤٨,٠	٢٧٢١,٢	الـ
الـ	١٣٥٥٧,٨	٨٤٧,٢	٤٠٤,٨	٨٢٤,٠	٣٠٢,١	٤٢٧,٥	الـ
الـ							الـ
الـ	٢١٨٧٨,٤	١٣١٨٥,٤	١٤١٨٥,٤	١١٧٠٧,١	٧١٥٩,٢	٤٢٥٠,٠	الـ
الـ	١٢٦٨٦١,١	٩١٢٥٧,٨	١٠٠٣٦١,٠	٨٥٧٩١,٥	٦٣٣١٦,٦	٦١٥١١,٢	الـ
الـ	٢٠٥٣٢٢,٩	١٥٢٤١٢,٤	١٦١٥٢٤,٢	١٣٥٥٣٢,٠	١٠٣٨٥٤,٦	١١٢١٣٩,٨	الـ
الـ	١٣٩٢٧٦٨,٣	٦٩٥٤٣٦٧,٢	٥٧٥٦٤٠٥,٢	٤٦٦٩٧٩٨,٣	٣٧٥٨٩٦٦,٠	٣٥١٩٥٠٠,٧	الـ

من الجدول السابق رقم (٥) نرى بأن مستوردات اقطار الخليج العربي تتزايد عاما بعد عام .

فبعد ان كانت جملة هذه المستوردات في عام ١٩٦٦ نحو ٦١٥١١,٢ مليون ين ياباني تضاعفت في بحر خمس سنوات فقط فاصبحت نحو ١٢٦٨٦١,١ مليون، ين اي ان الزيادة كانت بنسبة ١٠٦٪ في حين ان نسبة الزيادة المثوية لمستوردات جميع الاقطار العربية من اليابان في نفس الفترة كانت ٨٣٪ . فقط في مقابل ١٣٨٪ وهي نسبة زيادة الصادرات اليابانية الى مختلف انحاء العالم ، وهذا يتمشى مع النمو الاقتصادي المتسارع في اليابان ومحاولتها غزو اسواق العالم بمنتجاتها .

وعلى الرغم من ارتفاع مستوردات الاقطار العربية الخليجية بالنسبة الى باقي البلدان العربية غير الخليجية ، فان تلك المستوردات لا تشكل سوى ١٥٪ من جملة مستوردات العالم من اليابان .

ويرجع سبب ارتفاع مستوردات اقطار الخليج العربي عن غيرها من البلدان العربية الاخرى الى ان منطقة الخليج حديثة التعامل مع اليابان ، اذ بدا هذا التعامل التجاري في اوائل الستينات وارتبط مع اهتمام اليابان بنفط الخليج . وبرؤوس اموالها في المنطقة وتزايد نشاط وعدد شركاتها النفطية ومصالحها المختلفة . كما وان معظم الصادرات اليابانية الى اقطار الخليج العربي عبارة

عن سلع رأسمالية تلزم في عمليات النفط المختلفة من تنقيب واستكشاف واستخراج وتكرير ، كما ان هذه السلع الرأسمالية بعضها ا- ازم وقطع غيار لمصانع تلزم لمقتضيات التنمية الاقتصادية في تلك الاقطار .

اما السلع الاستهلاكية التي تستوردها اقطار الخليج العربي من اليابان فقد تزايدت بشكل ملموس ومعظمها عبارة عن اجهزة ارسال لاسلكي ، وراديوهات ، وترانزستورات ، وتلفزيونات وسيارات ، وغير ذلك من السلع التي سنذكرها فيما بعد .

وتتفوق اقطار الخليج العربي في استيراد هذه السلع الاستهلاكية من اليابان على الاقطار العربية غير الخليجية لعدة اعتبارات منها : توفر العملات الصعبة لديها ، وعدم وجود قيود على التجارة او على عمليات الاستيراد والتصدير ، كما وان كثيرا من هذه السلع يعاد تصديرها للخارج او ترسل مع القادمين والزائرين والمغادرين لتلك المنطقة حتى غدت اقطار الخليج العربي سوقا لكافة بلدان الشرق الاوسط تقريبا .

ومن الجدول رقم (٥) نرى ايضا بأن الميزان التجاري هو لصالح الاقطار العربية الخليجية في حين ان اليابان عانت عجزا في ميزانها التجاري مع بلدان الخليج في عام ١٩٧١ بما قيمته ٣٩٩٨٨٧٢ ين ياباني ، ومعنى هذا ان البلدان الخليجية مهما زادت من مستورداتها من اليابان ، فانه سيكون لديها فائض لصالح ميزانها التجاري ، وميزان مدفوعاتها . ويبدو ان الوضع سيستمر ما دامت اليابان من اشد اقطار العالم استيرادا للطاقة ، وما دامت عملية البناء والتنمية الاقتصادية قائمة في الدرجة الاولى على وفرة الطاقة وبخاصة النفط . اما البلدان العربية غير الخليجية فانه تشكو دوما عجزا في ميزانها التجاري مع اليابان ففي عام ١٩٧١ بلغ هذا العجز ما قيمته ٣٩٤٨٤٦ ين ياباني وهذا يظهر لنا مكانة النفط اوهميته في جعل الميزان التجاري للاقطار الخليجية يكون في صالحها .

المملكة العربية السعودية :

تعتبر المملكة العربية السعودية اكبر مستورد للسلع اليابانية والثانية بعد ايران اذا ما خرجنا عن دائرة الخليج الى منطقة الشرق الاوسط . وقد استوردت المملكة العربية السعودية من اليابان في عام ١٩٧١ ما قيمته ٥٦٥٣١ مليون ين اي نحو ٦١٤٧ مليون ريال سعودي مسجلة بذلك زيادة مقدارها ٥٥٪ عن عام ١٩٧٠ . وفي سنة ١٩٧٢ ارتفعت واردات المملكة من اليابان فأصبحت ٩٨٩ مليون ريال اي ان الزيادة بلغت ٣٧٤٣ مليون ريال فتكون نسبة الزيادة عن عام ١٩٧١ نحو ٧٠٪ (١١) .

اما صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الى اليابان فقد بلغت في عام ١٩٧١ ٢٧٨٢٨ مليون ريال سعودي وفي العام ١٩٧٢ ارتفعت القيمة الى ٣٥٠٠١ مليون ريال اي بفرق قدره ٧١٧٣ مليون ريال وزيادة مئوية قدرها ٢٥٧٪ .

وتأتي اليابان في المرتبة الثانية في استيراد النفط السعودي بعد دول السوق الاوروبية المشتركة . اذ انها تستوعب ما نسبته ١٥٤٪ من اجمالي صادرات الزيت ، ويشكل ذلك زيادة معدلها ٢٥٧٪ على مستوى عام ١٩٧١ . ولعل السبب في تزايد واردات اليابان النفطية من المملكة العربية السعودية يرجع الى الروابط الاقتصادية التي توثقت مؤخرا بين البلدين ، فقد وافقت

السعودية واليابان على تكوين لجنة مشتركة لتقوية مشاريع التنمية الاقتصادية الرئيسية في المملكة . وستقدم اليابان للسعودية مساعدات تخصص للتنمية الصناعية . وهذا يساعد على تثبيت وتأمين الموارد النفطية لليابان .
ومز المقرر ان تنفذ هذه اللجنة المشاريع من قبل مجموعة شركات «متسوبيشي والتي ستأخذ على عاتقها تصنيع وتصدير « الميثانول » Methanol
المقترح كبديل للغاز الطبيعي المسيل (L.N.G.)
وكذلك اتفق على اقامة مجمع للصناعات الكيماوية البترولية في المملكة برأسمال قدره نحو الف مليون دولار . (١٢) .

هذا وسبق ان عهد الى المؤسسات الاستشارية اليابانية بتوسيع مصفاة جديدة في مدينة الرياض . وقد بدأت الاعمال التمهيدية في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧١ . وبدأت في الانتاج في بداية عام ١٩٧٢ عندما عثر اليابانيون على النحاس والحديد والزنك في منطقة الامتياز الياباني في شمال المدينة المنورة . وتعمل الاستثمارات اليابانية المباشرة في المملكة العربية السعودية . وكذلك ما تقدمه اليابان من خدمات استشارية على تزايد الصادرات اليابانية الى المملكة من السلع الرأسمالية وتعمل على تقوية الروابط بين البلدين .

الكويت

تحتل الكويت المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية في قائمة البترول العربية الخليجية المستوردة من اليابان ، اذ استوردت في عام ١٩٧١ بما قيمته ٢٨٣٩٩ مليون ين . وهذا يساوي نحو ٣٢ر٨ مليون دينار كويتي ، وبذلك سجلت انخفاضا على مدى سنتين متتاليتين . اذ بلغت نسبة هذا الانخفاض في عام ١٩٧١ نحو ١٦٪ ، بينما في عام ١٩٦٩ بلغت قيمة الواردات الكويتية من السلع اليابانية نحو ٣٢ر٨ مليون دينار اي نحو ١٧٪ من جملة صادراتها للمنطقة كلها . اما في عام ١٩٧١ فقد تراجعت هذه النسبة الى ٨ر٥٪ فقط . وفي عام ١٩٧٢ زادت واردات الكويت من اليابان فبلغت نحو ٤٢ مليون دينار ، وفي عام ١٩٧٣ قفزت الى ٥٥ر٥ مليون دينار اي ان نسبة التبدل كانت نحو ٣٢٪ في عام واحد فقط .

جدول رقم (٦) قيمة مستوردات الكويت من اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا بالاف الدنانير (١٣)

السنة	من اليابان	من الولايات المتحدة	من بريطانيا	جملة الواردات من جميع بلدان المالم
١٩٦١	٧٨٨٣	١٧٩١٢	١٩٨١٨	٨٩٠٤٦
١٩٦٥	١٢٧٧٣	٢٧٥١٨	٢١٤٢٩	١٣٤٦٩٦
١٩٦٦	١٧٩٠٧	٣٤٧١٣	٢٦٤٨٤	١٦٥٢٨٢
١٩٦٧	٢٦٤٨٨	٤٥٨٩٧	٢٦١٤٧	٢١١,٨٩٣
١٩٦٨	٢٧٨٩٤	٣٧٣٣٤	٢٧٨٧٧	٢١٨٣٢٥
١٩٦٩	٣٣٧٨٢	٣٤٢٧٧	٢٩١٣٢	٢٣٠٧٧٨
١٩٧٠	٣٣٩٤٩	٢٩٥٨٩	٢٦٤١١	٢٢٣٢٦٧
١٩٧١	٣٢٧٨٩	٣٣٦٢٢	٢٦٨٤١	٢٣٢٣٠٧
١٩٧٢	٤١٩٦٧	٣٤٣٢٨	٢٦٦١٣	٢٦٢١٧٧
١٩٧٣	٥٥٥٠٠	٤٣٨٠٠	٣١٧٠٠	٢١٠٦٠٠

من الجدول رقم (٦) يمكننا استخلاص الحقائق التالية :

١ - قبل عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٦٦ لم تكن اليابان لتحل غير المكانة الثالثة في قائمة الدول المصدرة الى الكويت ، اذ كانت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تحتلان المكانة الاولى والثانية ، ثم تقدمت الاخيرة على الثانية فحافظت الولايات المتحدة على المرتبة الاولى حتى عام ١٩٦٩ ، ولكنها تخلت عنها الى اليابان في عام ١٩٧٠ ثم استعادت هذه المكانة في عام ١٩٧١ فقط .

٢ - في عام ١٩٦٧ احتلت اليابان لأول مرة المكانة الثانية في قائمة الدول المصدرة الى الكويت بعد الولايات المتحدة ، وبذلك تقدمت على بريطانيا التي تراجعت الى المكانة الثالثة . وفي ذلك العام استوردت الكويت من اليابان بما قيمته ٢٦٥ مليون دينار في مقابل ٧٩ مليون دينار في عام ١٩٦١ اي ان الزيادة كانت بنسبة ٢٣٦٪ في بحر ست سنين فقط .

اما زيادة مستوردات الكويت من كل من بريطانيا والولايات المتحدة فلم تتعدى ٣٢٪ و ١٥٦٪ على التوالي .

٣ - لم تزد مستوردات الكويت من اليابان في عام ١٩٦١ على ٩٪ من جملة صادراتها من مختلف انحاء العالم في مقابل ٢٢٣٪ للمستوردات من بريطانيا ونحو ٢٠٪ للمستوردات من الولايات المتحدة الامريكية ، اما في عام ١٩٦٧ فقد ارتفعت مستوردات الكويت من اليابان حتى اصبحت تسهم بنحو ١٢٥٪ من جملة المستوردات من مختلف بلدان العالم .

٤ - وفي عام ١٩٧٠ تصدرت اليابان ولأول مرة قائمة الدول المصدرة الى الكويت ، وبذلك تفوقت على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، واصبحت تساهم بنحو ١٥٢٪ من جملة المستوردات الكويتية .

٥ - وفي عام ١٩٧٣ ارتفعت قيمة صادرات اليابان الى الكويت (كما هو مبين في الجدول رقم ٦) واصبحت تسهم بنحو ١٨٪ من مجموع قيمة مستوردات الكويت من مختلف انحاء العالم في حين اندخفضت نسبة مساهمة المستوردات من كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى نحو ١٤٪ ونحو ١٠٪ على التوالي .

٦ - بلغت نسبة زيادة الصادرات اليابانية الى الكويت منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٣ اي في بحر اثنتي عشرة سنة نحو ٦٠٤٪ في مقابل ١٤٤٪ للولايات المتحدة الامريكية ونحو ٦٠٪ فقط لبريطانيا . اما نسبة زيادة مستوردات الكويت من مختلف انحاء العالم في نفس المدة فكانت نحو ٢٤٩٪ وبذلك نرى ان نسبة زيادة مستوردات الكويت من اليابان فاقت جميع مستوردات الكويت من اي مصدر آخر .

٧ - ان اكبر نسبة للتغير كانت في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ اذ بلغت زيادة مستوردات الكويت من اليابان في عام ١٩٦٦ نحو ٤٠٪ عن عام ١٩٦٥ ، وفي عام ١٩٦٧ ارتفعت مرة اخرى وزادت عن مستوى عام ١٩٦٦ بنحو ٤٧٪ .

اما اهم السلع التي تستوردها الكويت من اليابان فهي مبينة في الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧) اهم السلع المستوردة من اليابان في السنوات ١٩٧٠-١٩٧٢
رقيمتها بالآلاف الدنانير الكويتية (١٤) .

جدول رقم (٧) أهم السلع المستوردة من اليابان في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٢ وقيمتها
بالآلاف الدنانير الكويتية (١٤)

السلعة	١٩٧٠	١٩٧١	نسبة التغير السنوي	١٩٧٢	نسبة التغير السنوي
	القيمة	القيمة		القيمة	
أقمشة الحرير الصناعي	٣٠٩٨	٣٥٧٤	+ ١٥٪	٤٥٦٨	+ ٢٧٪
سيارات صالون وبوكس	٢١٣٥	٢٤٥٦	- ١٥٪	٥٢٠٨	+ ١٢٢٪
الاطارات والتبوبات المطاطية	٢٠٦٦	٢٠٦٩	- ١٥٪	٢٢١٩	+ ٧٪
الاسمنت العادي	١٧١٠	١٩٨٢	- ١٦٪	١٣٩٢	- ٤٣٪
مسجلات كهربائية	١٣٩٨	١٧٩٤	- ٢٨٪	٢٣٩٤	+ ٢٣٪
أجهزة تلفزيونية	١٤٩٢	١٢٩٤	- ١٣٪	١٨٨٦	+ ٤٦٪
أجهزة إيصال سلكي ولاسلكي ولوازمها	١٤٦٢	١١١٢	- ٢٣٪	١٣٣	- ٧٣٦٪
أقمشة قطنية	١٤٤٥	١١٢٢	- ٢٢٪	٤٠٥	- ١٧٧٪
أجهزة كهربائية لقطع ووصل التيار					
الكهربائي	٧٥٣	٢٧٤	- ٦٣٪	٣٠٧	+ ١٢٪
راديو ترانزستور	٢٢٩٣	٧٩٠	- ٦٦٪	٥٩٦	- ٣٢٪
المجموع	١٧٨٥٢			١٦٤٦٧	١٩١٠٨

ان أهم السلع التي تستوردها الكويت هي السيارات على مختلف انواعها
اذ بلغ قيمة ما تم استيراده في عام ١٩٧٣ نحو ٥٣ مليون دينار وبذلك تصبح
اليابان الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية تصديرا للكويت .
اما بالنسبة لادوات وقطع غيار السيارات فتعتبر اليابان الدولة الثالثة
تصديرها للكويت بعد كل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وقد بلغت قيمة ما
استورده الكويت بعد كل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وقد بلغت قيمة
ما استورده الكويت من هذه المجموعة من السلع نحو ١٢ مليون دينار .
وتعتبر اليابان من أهم الدول المصدرة الى الكويت للمنسوجات وأقمشة
النابلون ، وقد بلغت قيمة صادراتها من هذه السلع ٤٩ مليون دينار اي ما
يعادل ٧٤٪ من اجمالي المستوردات .

ومن السلع الاخرى التي تستوردها الكويت من اليابان نذكر مكيفات الهواء
ومعدات محطات توليد الطاقة الكهربائية ، وأجهزة راديو الترانزستور التي
تحتل اليابان مكان الصدارة في تصديرها الى الكويت ، ثم التلفزيونات .
كما تحتل اليابان أيضا مركز الصدارة في تصدير الألواح المصنوعة من
الحديد أو الفولاذ .

وكما تحتل اليابان المركز الاول في قائمة الدول المصدرة الى الكويت ، فانها
تحتل أيضا المكانة الاولى من حيث الاستيراد . وقد بلغت قيمة مستورداتها من
الكويت في عام ١٩٧٣ نحو ٢١٣٦٠ مليون دينار في مقابل ١٤١٦٠ قيمة واردات

المملكة المتحدة من الكويت . ومعلوم ان النفط هو اهم سلعة تصدرها الكويت الى اليابان .

وبمقابلة ارقام الصادرات بارقام الواردات نجد ان الميزان التجاري هو لصالح الكويت بمقدار ١٥٨١ مليون دينار .

والى جانب ما ذكرنا من علاقات تجارية بين الكويت واليابان لا بد من الإشارة الموجزة عن العلاقات الثقافية والعلمية ، فقد استطاعت الكويت ان تحصل علي خبراء يابانيين للاستفادة منهم في دراسة الثروة السمكية في مياه الخليج العربي ، وتعتبر اليابان من البلاد التي تتعامل معها الكويت في مجال البحث العلمي .

الاقطار الخليجية الاخرى

تزايدت العلاقات بين كل من اليابان واقطار الخليج العربي وبخاصة دولة الامارات العربية وقطر على اثر تصاعد مستوردات ذلك البلد من نفط المنطقة في السبعينات ، اذ ارتفعت صادرات ابو ظبي من النفط الى اليابان بنحو ١٠٢٪ في عام ١٩٧٣ عن العام الذي سبقه ، اما قطر فكانت الزيادة فيها عالية جدا اذ بلغت نحو ٢٢٧٪ وفي مقابل ذلك زادت الحصص المئوية لمستوردات اليابان النفطية من اقطار الخليج العربي في عام ١٩٧٣ عن العام الذي سبقه الى ١٩٫٩٪ للسعودية و ١٠٫١٪ نصيب ابو ظبي . في حين انخفضت حصة ايران من ٣٧٫٥٪ الى ٣٠٫٩٪ (انظر الجدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨) تزايد مستوردات اليابان من نفط منطقة الخليج العربي بالاف الكيلو لترات . ★

الكمية		الحصص المئوية من مجموع الاستيراد		
السنة المالية	الزيادة المئوية على	السنة المالية	السنة المالية	القطر
١٩٧٣	السنة المالية ١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٣	
٥٧٣٩٧	٤٠ +	١٦٫٨	١٩٫٩	السعودية
٢٩٢٤٢	١٠٢ +	٩٫٠	١٠٫١	ابو ظبي
٢٣٢٦٨	٩ +	٨٫٦	٨٫١	الكويت
١٥٤٠٩	٢٥ /	٨٫٣	٥٫٣	المنطقة المحايدة
٥٣٩٥	٢٨ /	٢٫٩	١٫٩	عمان
٢٠٢٨	٧٠ +	٠٫٥	٠٫٧	دبي
٩٠٢	٢١٣ +	٠٫١	٠٫٣	العراق
٢١٦	٢٢٧ +	-	-	قطر
٣٩	٠٠٠	-	-	البحرين

وفي مقابل زيادة مستوردات اليابان من نـفـط اقطار الخليج العربي ارتفعت قيمة وكمية صادرات اليابان الى المنطقة بصفة عامة ، ففي سنة ١٩٧١ بلغت قيمة الصادرات اليابانية الى كل من قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان نحو ٤٢٥٢٨ مليون ين ياباني وهذا يمثل زيادة تبلغ نسبتها نحو ١٢٠٪ عن العام الذي سبقه ولاول مرة تصبح هذه الاقطار المستهلك الثالث للسلع اليابانية اذ بلغت قيمة وارداتها نحو ١٣٪ بالنسبة الى صادرات اليابان الكلية لمنطقة الشرق الاوسط .

وقد استوردت دولة الامارات العربية المتحدة وحدها ما قيمته ٢١٨٧٨ مليون ين . اما عمان فقد استوردت في نفس العام بما قيمته ١٣٥٨٨ مليون ين ، وترجع هذه الزيادة الى تخفيف القيود التجارية . منذ ان تولى السلطان قابوس الحكم في منتصف عام ١٩٧٠ (١٥) .

ويلاحظ بصفة عامة ان تجارة اليابان مع اقطار الخليج قد خطت خطوات نحو الامام وبخاصة بعد خطط التنمية التي بدىء في تنفيذها في تلك المنطقة . وعلى العموم فيبدو ان الصادرات اليابانية قد تضاعفت خمس مرات في عام ١٩٧١ بالمقارنة الى عام ١٩٦٦ . بينما نسبة الصادرات اليابانية الى اقطار الخليج بلغت نحو ٤٥٪ بالمقارنة بالصادرات اليابانية الكلية هذا ومنذ عام ١٩٧١ والاستثمارات اليابانية فيما وراء البحار تنمو نموا مطردا . اذ سجلت ارتفاعا بلغ نحو ١٠٪ في منطقة الشرق الاوسط . وفيما يلي سنعرض بايجاز للوضع التجاري في اهم بلدان الخليج لتتفهم على ضوءها نوعية الروابط بينها وبين اليابان .

دبي

تعتبر دبي من اهم مراكز الخليج التجارية التي مارست نشاطا تجاريا ملموسا وهي تخدم منطقة كبيرة ممتدة على طول ساحل الخليج العربي ، وفي عمق شبه الجزيرة العربية . ويمكننا ادراك ذلك ، اذا ما علمنا بأن مستوردات دبي من البضائع في عام ١٩٧٢ زادت الى نحو ٢٣٤١ مليون درهم ، وهذا يشكل زيادة عن العام الذي سبقه (١٩٧٢) بنحو ٥٨٪ . كما بلغت كمية الواردات ١٨٤٦٤٨٩ طن اي بزيادة قدرها ٤٦٪ عن كمية مستوردات عام ١٩٧٢ .

ان هذه الزيادة في قيمة وكمية مستوردات دبي من السلع والبضائع تعكس بوضوح النشاط الكبير الذي شهدته المنطقة المحيطة بدبي ولا سيما في مجال البناء والتشييد والاستثمارات في قطاع صناعة النفط . وهذا يبدو لنا واضحا من البنود الرئيسية للواردات ومقدار زيادتها (١٦) .

فقد احتلت واردات المكائن والالات المكان الاول حيث بلغت قيمتها نحو ٤٠٠ مليون درهم وبذلك بلغت نسبة زيادتها نحو ٦٠٪ عن مستوى عام ١٩٧٢ . كما يلاحظ انها قفزت بذلك الى المكان الاول بعد ان كانت في المرتبة الثانية بعد المستلزمات المنزلية عام ١٩٧٢ .

وقد احتلت اليابان المركز التجاري الثاني في تلك المجموعة بعد المملكة المتحدة ، فقد استوردت دبي من اليابان من تلك المجموعة بما قيمته ٩٥ مليون

درهم في مقابل ٦٦ مليون درهم من المملكة المتحدة و ٨٦ درهم من الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت بذلك المركز الثالث بعد اليابان .

أما المنسوجات فتأتي في الدرجة الثانية مباشرة بعد مجموعة الكائنات والالات فبلغت قيمة ما استوردته دبي منها في عام ١٩٧٢ نحو ٢٨٨ مليون درهم أي بزيادة قدرها ٨٠٪ عن عام ١٩٧٢ . وقد احتلت اليابان المركز الأول دون منازع في هذه المجموعة حيث بلغت حصتها حوالي ٦٢٪ من قيمة المستوردات من المنسوجات .

وتحتل مستوردات المستلزمات المنزلية المركز الثالث في بنود الواردات ، إذ بلغت قيمتها نحو ٢٤٥ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ٢٦٪ عن عام ١٩٧٢ .

وتعتبر اليابان ثالث دولة مصدرة لهذه المجموعة بعد كل من سويسرا . هونج كونج .

أما مواد البناء فبلغت قيمة ما استوردته منها في عام ١٩٧٢ نحو ٢٢٦ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ١١٢٪ ، وهي أعلى نسبة في بنود الواردات ، وتحتل اليابان المركز الأول ، إذ بلغت حصتها ٦٢ مليون درهم تليها الولايات المتحدة وبريطانيا وماليزيا وسنغافورة .

ومما ساعد على زيادة الانتعاش الاقتصادي في دبي وعمل على تقوية الروابط بينها وبين مختلف اقطار العالم بما في ذلك اليابان عدة عوامل منها الموقع الجغرافي الذي تتمتع به دبي التي تقع على ساحل دولة الامارات العربية وعلى طريق الخليج التجاري الذي يربط الشرق بالغرب ، ثم ان المدينة نفسها تقع على لسان بحري طبيعي يطلق عليه الخور وهذا كان يسهل من عملية عبور السفن الى المدينة وهناك تجد الامان والحماية الطبيعية . كما وان موقع دبي الوسط يربط بينها وبين مختلف مراكز الخليج الساحلية من جهة وبين داخل شبه الجزيرة العربية من جهة اخرى .

وقد استفادت دبي كثيرا في بداية القرن العشرين بعد تدهور « لنجه » على اثر الغاء الحكومة العربية فيها في عام ١٩٠٢ وأقام الفرس دائرة للجمارك حيث لم يكن لها وجود في السابق (١٧) .

وكانت النتيجة ان تم سحب معظم تجارة « لنجه » الى الجهة المقابلة من الخليج وبالاخص الى دبي ، وبذلك اصبح نمو دبي وتطورها يسير بثبات ، ولكن منذ عام ١٩٥٧ كان النمو سريعا .

وتعتبر دبي في الوقت الحاضر المركز الرئيسي والمنفذ الهام والمستودع التجاري لشرق الخليج العربي ، وميناء العبور الاول لواردات شمال امبارات الاتحاد الى جانب الجهات الداءية من سلطنة عمان . هذا ولدبي تجارة نشيطة عبر الخليج بجنوب ايران وبالأجزاء المتناهية البعد كالهند وباكستان . ولعل المسئول الاول عن انتعاش دبي هو تجارة الذهب الذي يجلب من اسواقه المفتوحة في لندن او جنيف ثم يهرب الى الهند .

ومما ساعد على انتعاش دبي التجاري ايضا هو انخفاض الرسوم الجمركية والتي كانت تبلغ ٤٦٢٥٪ أما الارز والدقيق والقمح والسكر فتنخفض الرسوم عليها الى ٢٪ فقط ، وهي نفس قيمة رسوم المرور (الترانزيت) الى ابو ظبي وعمان وقطر . وهناك امكانية تحويل دبي الى منطقة تجارية حرة ، وفي الوقت الحاضر تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية جميع السائك الذهبية وغيرها

من المعادن الثمينة غير المصاغة ، كما انه ليس هناك قيود او رسوم تفرض على الصادرات من تلك السلع . وفي سنة ١٩٧٣ خفضت الرسوم الجمركية الى ٣٪ فقط .

ومما ساعد على نمو حركة دبي التجارية مؤخرًا هو انشاء ميناء كبير اطلق عليه ميناء راشد وذلك تيمنا باسم حاكمها راشد بن سعيد ال مكتوم ، وقد بديء العمل في هذا الميناء في عام ١٩٦٨ وقدرت تكاليفه بنحو ٢٥ مليون جنيه استرليني . هذا وللميناء خمس عشرة مرسى للسفن ذات غاطس قدره ثلاثون قدما . وقد افتتح الميناء رسميا في اكتوبر ١٩٧٢ . وفي السنوات الاخيرة احتلت اليابان المركز الاول في قائمة الدول المصدرة

الى دبي ، تليها المملكة المتحدة وسويسرا والولايات المتحدة والهند والمانييا الغربية وباكستان والصين وهونج كونج ، ومنذ عام ١٩٦٦ سبقت اليابان المملكة المتحدة في تصديرها الى دبي ، ولكن في عام ١٩٧١ ارتدت الى المرتبة الثانية وعادت وتفوقت اليابان على المملكة المتحدة في عام ١٩٧٢ وذلك حينما زادت واردات دبي من معدات النفط من اليابان .

أبو ظبي :

كان من نتيجة الطفرة الاقتصادية التي شهدتها امارة ابو ظبي في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ان اشتملت نحو ٨٢٪ من قيمة مستورداها على مواد البناء والانشاءات . وكان من نتيجة ظهور النفط في ابو ظبي بكميات تجارية وزيادة صادراتها منه عاما بعد عام ان ترتب عليه ارتفاع عائداتها منه فزادت مستورداها من كافة السلع الرأسمالية التي تلزم في صناعة النفط ، الى جانب السلع الاستهلاكية التي تلزم في الاستهلاك اليومي ، ففي عام ١٩٦٤ كان نصيب الفرد الواحد من المستوردات نحو مائة جنيه استرليني وفي عام ١٩٦٩ ارتفعت طفرة واحدة حتى بلغت نحو ١٠٣٠ جنيه استرليني .

وكانت معظم تجارة ابو ظبي مرتبطة مع المملكة المتحدة ، ولكن في اواخر الستينات وبداية السبعينات توثقت العلاقات التجارية مع اليابان بعد ان اقبلت كثير من الشركات النفطية اليابانية على الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب من النفط في تلك الامارة على نحو ما شرحنا سابقا

وصادرات ابو ظبي لليابان لا تشتمل على شيء من السلع غير النفط ، اما مستورداها من اليابان فكثيرة ومتنوعة فالى جانب المعدات اللازمة لصناعة النفط واستخراجه تستورد ابو ظبي من اليابان المكيفات والسيارات والثلاجات والمعدات المنزلية والالكترونيات والترانزستورات والمنسوجات وسلع اخرى متفرقة .

واستيراد ابو ظبي من اليابان يتم احيانا بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق دبي ، ولذلك يصعب علينا تحديد كمية وقيمة المستورد من هذا البلد .

رأس الخيمة :

تعتبر بريطانيا واليابان اهم الاقطار المصدرة للبضائع الاستهلاكية لهذه الامارة الصغيرة ، بينما تمدها كل من الهند وايران بكميات كبيرة من المواد الغذائية .

وفي السنوات الاخيرة اصبحت اماره رأس الخيمة تستورد السيارات والمعدات والاجهزة الكهربائية والالات بشكل متزايد اما مباشرة ، واما عن طريق ميناء دبي ، ولكن الاولى اقل من الثانية بكثير ففي حين بلغت قيمة الشحنات المباشرة في عام ١٩٧١ نحو ٢٠٠.٠٠٠ دينار بحريني فقط ، بلغت الشحنات عن طريق ميناء دبي نحو مليون دينار (١٨) .

دولة قطر :

كانت معظم تجارة قطر الخارجية مرتبطة مع المملكة المتحدة باعتبار انها البلد الرئيسي المصدر لها من مختلف البضائع والسلع من رأسمالية واستهلاكية، كما وانها لعبت دورا رئيسيا في المشروعات الرئيسية في دولة قطر اذ اسهمت في اقامة مصنع للاسمدة فيها وكذلك انشاء شركة المطاحن في ام سعيد ، ومحطة القوى الكهربائية ، ومشروعات تحلية مياه البحر . هذا ولقد صدرت المملكة المتحدة لقطر من مستلزمات المعدات الصناعية في عام ١٩٧٢ بما قيمته ٤٢ مليون ريال قطري ، بينما بلغت جملة قيمة مستورداتها من المعدات الرأسمالية المستوردة من مختلف انحاء العالم ما قيمته ١٣٧ مليون ريال .

ولكن لوحظ في السنوات الاخيرة ان المملكة المتحدة بدأت تفقد الكثير من مكانتها كدولة مصدرة اساسية لدولة قطر ، وفي مقابل ذلك تزايدت مستوردات البلاد من اليابان . ذلك لان قطر اصبحت اليوم سوقا رائجة لتجارة السيارات . وقد تفوقت اليابان على كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية على مد السوق القطري بالسيارات ، فاستوردت قطر من اليابان في عام ١٩٧٢ بما قيمته ١٢٩ مليون ريال قطري من السيارات ، في مقابل ١٠٢ مليون ريال وهي قيمة مستورداتها من السيارات الامريكية في حين لم يزد استيرادها من السيارات البريطانية عن ٢٣ مليون ريال (١٩) .

وتعتبر اليابان في الوقت الحاضر احدى الدول الرئيسية المصدرة لمواد البناء والتشييد لدولة قطر ، اذ صدرت في عام ١٩٧٢ من هذه المجموعة بما قيمته ١٦٩ مليون ريال ، في حين لم يزد مجموع استيراد قطر من هذه السلع عن ٣٠ مليون ريال اي ان نحو ٥٧٪ من سلع هذه المجموعة تم استيرادها من اليابان .

هذا وقد صدرت اليابان الى قطر في عام ١٩٧٢ معظم الكمية التي استوردتها من المنسوجات والملابس الجاهزة ، كما انها تستأثر بالنصيب الاكبر من المعدات الكهربائية والادوات المنزلية (٢٠) .

وتحتل اليابان في الوقت الحاضر المركز الثاني بعد المملكة المتحدة في قائمة

الدول المصدرة الى قطر ففي عام ١٩٧٢ استوردت قطر من اليابان بضائع وسلع قيمتها ٧٦١ مليون ريال في مقابل ١٦٠٦ مليون ريال وهي قيمة مستورداتها من المملكة المتحدة ، وبذلك تسهم اليابان بنحو ١٢٦٪ من جملة مستوردات قطر . ولكن المتتبع لتجارة قطر الخارجية يلحظ تزايد قيمة المستوردات من اليابان بشكل مذهل اذ انه لم تزد قيمة هذه الواردات عن ١٩٤ مليون ريال في عام ١٩٦٩ ثم ارتفعت في بحر اربع سنوات فقط (اي في عام ١٩٧٢) الى ٧٦١ مليون ريال فكانت الزيادة بذلك نحو ٢٩٢٪ منها ١٨٧٪ فقط للمستوردات من المملكة المتحدة ونحو ١٤١٪ لجملة مستورداتها من جميع اقطار العالم .

دولة البحرين :

تعتبر اليابان من الدول الرئيسية المصدرة لدولة البحرين ، وقد زادت صادراتها في السنوات الاخيرة . ففي عام ١٩٦٥ كانت اليابان ثالث دولة مصدرة للبحرين بعد كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية اذ بلغت قيمة السلع والبضائع التي تم استيرادها من اليابان في ذلك العام نحو ٣٢٢ مليون دينار بحريني . اما قيمة المستوردات من كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فكانت ٩٩ مليون دينار و ٢٥ مليون دينار على التوالي . (٢١) وفي عام ١٩٦٧ تفوقت قيمة المستوردات من اليابان على المستوردات من الولايات المتحدة فبلغت نحو ٦ ملايين دينار للاولى و ٨٠٠ للثانية في حين ظلت تحتفظ المملكة المتحدة بمكانتها الاولى في قائمة الدول المصدرة للبحرين . وفي عام ١٩٧١ كانت اليابان ثاني دولة مصدرة للبحرين وارتفعت قيمة المستوردات البحرينية منها الى ١٢٧ مليون دينار في مقابل ٣١٧ مليون دينار وهي قيمة المستوردات من المملكة المتحدة و ١٢٦ مليون دينار قيمة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية (٢٢) .

واهم السلع التي تستوردها البحرين من اليابان بحسب قيمتها هي : الحديد والصلب (والفولاذ) اذ بلغ قيمة ما استوردته البحرين منها في عام ١٩٧١ نحو ٩٥٦ الف دينار وبذلك تصبح اليابان المورد الثاني للبحرين من هذه السلعة . اما الغزل والمنسوجات ومشتقاتها فبلغت قيمة مستوردات البحرين من اليابان نحو ٥٠٠ مليون دينار اي ان اليابان احتل بذلك المركز الاول في قائمة الدول المصدرة للبحرين من هذه السلعة (٢٣) .

ومن السلع الهامة الاخرى التي تصدرها اليابان للبحرين نذكر الآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية حيث استوردت منها البحرين في ذلك العام مليون دينار ، ثم معدات النقل والاجهزة والادوات المهنية والعلمية وأصناف البصريات والتصوير والساعات .

مصادر البحث

- (١) محمد علي الفراء «الطاقة : مصادرها العالمية ومكانة النفط العربي بينها» غرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٧٤ ، صفحة ٢٢٤ .

(٢) محمد علي الفرا « التنمية الاقتصادية في دولة الكويت » مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٣ ، صفحة ٧٣ : الخط الاحمر اتفاقية وقعت في ٣١ يوليو ١٩٢٨ بين الاطراف الممثلة في شركة نفط العراق (التركية سابقا) على نفس الاسس التي قامت عليها شركة البترول التركية في سنة ١٩١٢ والتي تنص على عدم انفراد اي طرف من هذه الاطراف (شركات بريطانية وفرنسية وامريكية) بالسمي من اجل الحصول على امتياز بترولي في الاراضي والممتلكات التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية . وقد حددت هذه المناطق بالخط الاحمر مما اطلق عليها باتفاقية الخط الاحمر . وظلت اتفاقية الخط الاحمر عقبة كاداء في وجه الشركات الامريكية التي كانت تسعى للحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي لمدة طويلة من الزمن .

(3) STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN, 1972, p. 49.

(4) PETROLEUM PRESS SERVICE, July, 1973, p. 257.

(5) P.P.S., February(1973, p. 50.

(٦) حدث تجمع (كونسيرتيوم) شركات يابانية اطلق عليه مؤسسة نفط ما وراء البحار O.P.C. وهدفه شراء ٤٥٪ من اسهم النفط البريطانية في حقول « ابسا » البحرية بمبلغ ٣٢٠ مليون جنيه استرليني . وكانت الشركة البريطانية تمتلك ثلاثة ارباع هذه الحقول والباقي للشركة الفرنسية ، ولكن بموجب اتفاقية المشاركة الموقعة في نهاية ديسمبر ١٩٧٢ ، اصبحت مساهمة شركة زيت ابو ظبي الوطنية ADNOC بمقدار ٢٥٪ ابتداء من اول يناير ١٩٧٣ . وبناء عليه اصبحت المساهمة على النحو التالي : الشركة البريطانية ٢٧٪ ، والشركة الفرنسية ٢٥٪ ، وشركة زيت ابو ظبي الوطنية ٢٥٪ ، ومؤسسة نفط ما وراء البحار (اليابانية) ٢٢٪

(7) P.P.S. February, 1973, pp. 48-51.

(8) P.P.S. December 1973, p. 444.

(٩) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت العدد رقم ١٢١ نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ٤٣-٤٧ .

(١٠) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت ، العدد ١٢١ ، نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ٤٣-٤٧ .

(١١) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت ، العدد ١٢١ ، نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ٣٨-٣٩ .

(12) P.P.S. May, 1973, p. 193.

(١٣) دولة الكويت ، مجلس التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة .

(١٤) مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت ، العدد ١٢٩ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٦-٤٠.

المصدر : عالم النفط ، المجلد السابع ، العدد الاول ، ١٧ اب ١٩٧٤ ، صفحة ٨.

(١٥) الاقتصاد والتجارة - نشرة نصف شهرية تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة
ابو ظبي ، العدد الثالث ، اول اغسطس ١٩٧٢ ، صفحة ٢٩ .

(١٦) الاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث والعشرون ، ابريل ١٩٧٤ ، صفحة ١ .

(17) Fenelon, K.G., "THE UNITED ARAB EMIRATES: AN ECONOMIC
AND SOCIAL SURVEY" London: Longman, 1973, p. 62.

(18) FENELON, K.G., op. cit., p. 61.

(١٩) الاقتصاد والتجارة ، العدد ١٥ ، اغسطس ١٩٧٢ ، ص ٨-١٤ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) دولة البحرين ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، المجموعة الإحصائية السنوية،
١٩٧٢ ، صفحة ٦١-٦٢ .

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) المصدر السابق .

